



أبناء مصرية

القوات المسلحة توفر أجهزة ومستلزمات طبية وأدوية لمواجهة كورونا

# السياسي يوجه بتوفير السلع الغذائية وتعزيز الاحتياطي الإستراتيجي

القاهرة - خديجة حمودة

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي بقيام الأجهزة المعنية ببذل أقصى الجهد لتوفير السلع الأساسية وتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي منها لتلبية لاحتياجات المواطنين بالكميات والأسعار المناسبة مع إتاحتها في مختلف محافظات الجمهورية، وذلك من خلال جهود ضبط الأسواق وتشديد الرقابة على منافذ البيع ومكافحة الممارسات الاحتكارية، فضلا عن تعزيز دور أجهزة حماية المستهلك لضمان توفر مختلف السلع للمواطنين خاصة مع اقتراب حلول شهر رمضان المعظم. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده الرئيس السيسي امس مع د.مصطفى مديبولي رئيس مجلس الوزراء ووزراء التموين والتجارة الداخلية، وعلى المصليحي، والمالية د.محمد معيط، والتنمية المحلية محمود شعراوي، والداخلية اللواء محمود توفيق، والزراعة واستصلاح الأراضي السيد القصير، ومدير عام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة.



جانب من اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي مع رئيس مجلس الوزراء ووزراء التموين والتجارة الداخلية والمالية والتنمية المحلية والداخلية والزراعة واستصلاح الأراضي ومدير عام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة

المرته للقطاع الزراعي بالدولة. وأشار وزير التنمية المحلية إلى جهود الوزارة في تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات التنموية والخدمية بالدولة، ومنها تحقيق الأمن الغذائي، خاصة ما يتعلق بالتنسيق مع مختلف الأجهزة المعنية وأجهزة الحكم المحلي لمنع الاستغلال من المتاجرين بالسلع ومكافحة الممارسات الاحتكارية. وعرض مدير عام جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة مساهمات الجهاز في مختلف المشروعات المتعلقة بالأمن الغذائي بالدولة، مثل الصوب الزراعية ومزارع الأسماك وتربية المواشي الحية، فضلا عن توفير المنتجات الغذائية وإتاحتها على مدار العام بأسعار مناسبة.

إلى ذلك، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة أوامرها لإداراتها التخصصية للقيام بمعاونة أجهزة الدولة المعنية لسرعة تدبير أجهزة ومستلزمات طبية وأدوية لمعاونة القطاع الصحي بالدولة حفاظا على استمرارية تقديم العلاج الطبي لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

لتخفيف التأثير على الوضع الاقتصادي. من جانبه، قال وزير الزراعة واستصلاح الأراضي: إن عملية إنتاج وتصدير السلع الزراعية لم تتأثر بشكل ملحوظ نتيجة الظروف الراهنة، وذلك بالنظر إلى الطبيعة

جهود الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية في ضبط الأسواق ومنع التلاعب بالأسعار والتخزين بغرض التربح، فضلا عن جهود تطبيق حظر حركة المواطنين على الطرق العامة، مع مراعاة الحالات الاستثنائية التي يتم تسييرها

الصدد، جهود وزارة التموين لإتاحة السلع الأساسية والضرورية بالمنافذ الحكومية والتنمية على مستوى الجمهورية وزيادة عدد منافذ التوزيع وسلاسل البيع لزيادة العروض من السلع. بدوره، عرض وزير الداخلية

فيروس كورونا المستجد. من جهته، عرض وزير التموين والتجارة الداخلية الاحتياطات الاستراتيجية للوزارة من السلع الأساسية، مشيرًا إلى توافرها بصورة كافية. كما عرض المصليحي، في هذا

وصرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الاجتماع تناول متابعة الموقف الخاص بالسلع التموينية والمواد الغذائية الأولية في الأسواق المحلية، في إطار سيناريوهات التعامل مع تداعيات

## بعد وفاته بكورونا.. «الصحّة» تنعى «الواح»

القاهرة - ناهد إمام

وطبيب الطوارئ، وطاقم التمريض المدرب على التعامل مع حالات كورونا المستجد. وأضاف أنه تم التعامل مع الحالة، وإعطاء العلاج اللازم وفقا لبروتوكولات العلاج الحديثة من وزارة الصحة لفيروس (كوفيد 19)، وبعد استقرار حالته تم نقله إلى أحد مستشفيات العزل بمرافقة مدير مستشفى التضامن الذي أصر على مرافقة المريض، وعلى الفور تم وضعه على جهاز التنفس الصناعي، وتم تقديم الرعاية الطبية اللازمة له وفقا لبروتوكولات العلاج، لافتًا إلى أن الحالة الصحية للمريض شهدت أمس تحسنا ملحوظا، إلا أنه حدث تدهور مفاجئ، ووافته المنية في تمام الساعة الثانية عشره وثلاثين دقيقة صباح امس الاثنين الموافق 30 مارس 2020.

نعت وزارة الصحة والسكان، د.أحمد عبده الواح، أستاذ التحاليل الطبية بجامعة الأزهر، الذي وافته المنية أمس، عن عمر يناهز 57 عاما إثر إصابته بفيروس كورونا المستجد. وأوضح د.خالد مجاهد، مستشار وزيرة الصحة والسكان لشؤون الإعلام والمحدث الرسمي للوزارة، أنه فور الإبلاغ عن حالة د.أحمد عبده الواح، بانها حرجة، وإيجابية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، تم نقله إلى مستشفى التضامن بجورسعيد، وتم تجهيز غرفة استقبال الحالات الحرجة بقسم الطوارئ بجهاز تنفس صناعي، وماسك (cpap)، وكان في انتظاره طاقم طبي مكون من مدير المستشفى، وطبيب الرعاية المركزة

## وزيرة الهجرة: السفارات المصرية بالخارج المسؤولة عن إجلاء «العالقين»

القاهرة - ناهد إمام

تردد بشأن قيام طلبة مصريين يدرسون في أوكرانيا بطلب توفير طائرات إجلاء استثنائية لإعادتهم إلى أرض الوطن كما نعى إلى علم الوزارة، لا أساس له من الصحة، مشيرة في هذا الصدد إلى أن الجهة المسؤولة عن تلقي أي طلبات واتخاذ القرارات بشأن إجلاء المواطنين المصريين من أوكرانيا هي سفارة جمهورية مصر العربية في (كييف)، وهي الجهة الوحيدة التي سيتم تكليفها بإفادة المواطنين المصريين العالقين بأى ترتيب وطني يتبع اعتماد

إرسال طائرة للإجلاء، لتقوم السفارة أيضا باستصدار الموافقات اللازمة من السلطات الأوكرانية وفق الحاجة. وأهابت وزيرة الهجرة بالمواطنين المصريين «العالقين»، في أوكرانيا إلى اتخاذ أقصى درجات الحذر، وتجنب الوقوع في براثن المضللين، مؤكدة أن أي شائعات يردونها بشأن طائرات إجلاء لا أساس لها وناتية بدافع التضليل والاستغلال في هذه الظروف الحرجة. وأكدت متابعة موقف المصريين «العالقين» حول العالم، وأن الوزارة

أكدت وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج نبيلة مكرم، أن السفارات المصرية بكافة الدول تعمل بالتعاون مع وزارة الطيران المدني على التنسيق واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بخصوص إجلاء المصريين «العالقين»، موضحة أن الدولة المصرية بكل أجهزتها تبذل أقصى جهد لتخطي هذه الأزمة بسلاسة. وأوضحت الوزيرة حسب بيان لوزارة الهجرة امس أن ما

## أبناء لبنانية

# توازن جديد في الحكومة اللبنانية

الوزير  
الوزير  
الوزير

الوضع مختلف كلياً بين حكومة سعد الحريري السابقة وحكومة حسان دياب الحالية، لجهة التوازنات وقواعد اللعبة السياسية.. مع حكومة الحريري كان الثنائي الشيعي يجهد في تطويق وتطويع «ثنائية» الحريري وباسيل وإبقائه تحت المراقبة والسيطرة لأنه كان يملك قدرة فائقة على التحكم بالقرارات والمشاريع، وكان الرئيس نبيه بري بالمرصاد لهذه الثنائية المستحددة والمتنامية منذ العام 2016، وكان يستند إلى معارضة وليد جنبلاط القوية للعهد، ويستفيد أيضا من الشرخ الحاصل بين القوات اللبنانية وكل من ياسيل والحريري. مع حكومة دياب تغير المشهد الحكومي مع انتقال ثلاثة أحزاب رئيسية يقودها الحريري وججع وجنبلاط إلى المعارضة، ومع اكتشافه باسيل عن السرح وانتقال بلعب دور من وراء الستارة، ومع انتقال مركز الحركة ومطبخ القرار إلى السرايا الحكومي، خصوصا مع أزمة «كورونا» المستجدة التي كانت بمثابة «معمودية نار» لحكومة دياب. هذه المعمودية والتجربة القاسية وغير المسبوقة أعطت الحكومة

من جهة شرعية واقعية وسلطة أمر واقع، ودوره في المعادلة. لم يتأخر الوقت حتى بدأت التباينات بين بري ودياب بالظهور في أكثر من ملف. وبدا واضحا أن المعادلة الحكومية الجديدة تركزت على ثنائية «بري دياب»، وأن هذه الثنائية هي تصادمية تنافسية أكثر منها تكاملية متناغمة. برز أولا التباين في مقاربة أزمة «كورونا» وكيفية مواجهتها، واستلزم الأمر وقتا كي يتوصل دياب إلى اقتناع بري بأن أفضل وأقصى ما يمكن فعله هو ما فعلته الحكومة في إعلانها حال التبعية العامة، مبينا له الثغرات العملية والقانونية التي تحول دون إعلان حال الطوارئ. بعد ذلك ظهر خلاف حول مشروع الـ «كابيتال كونترول» لوضع ضوابط للعمليات المصرفية. قال بري كلمته بأن هذا المشروع لم يعد له وجود وليس واردا على أيامه أن يشرع المس بأموال المودعين في المصارف، ولا أن يمس بالاستور بطريقة استخفافية، وهناك المادة 174 من قانون النقد والتسليف، فليلجأوا إليها. وكانت النتيجة أن أعلن وزير المال غازي وزني أن هذا الموضوع سحب من التداول نهائيا، والنقاش حوله انتهى في مجلس الوزراء ولم يعد مطروحا للنقاش. في هذا الوقت، كانت مسألة التعيينات،

وتحديدا التعيينات في مصرف لبنان التي أُلقت بثقلها على الحكومة بفعل الخلاف على المحاصصة الطائفية في هذه المراكز، خصوصا بعدما دخل دياب كطرف جديد في التعيينات، وتمحور الخلاف على المقاعد المسيحية والسنية، وشعر بري بأن هناك تنسيقا تحت الطاولة بين دياب وباسيل، وشعر فرنجية بأن باسيل يعمل للاستئثار بالحصة المسيحية مقابل إعطاء دياب كامل الحصة السنية. وهنا لوح فرنجية للمرة الأولى بالانسحاب من الحكومة لأنه يعتبر نفسه الطرف المسيحي الثاني فيها ويريد حصته. بعد قليل لوح بري أيضا بتعليق مشاركته في الحكومة ولكن لسبب آخر يتعلق بعسودة المغتربين اللبنانيين من الحكومة هذا الملف ووجدها مقصورة وغير مسؤولة، فقد اعتبر بري أن قضية المغتربين هي قضية وطنية ملحة وتندرج بكارثة، إذ أن هناك مجموعات كبيرة من اللبنانيين موجودين في أوروبا وفي أفريقيا، خصوصا حيث لا توجد أسبغ إجراءات الحماية والوقاية الصحية، وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها حيال شعبها المنتشر في دول العالم، ووصل الأمر بالرئيس بري إلى حد القول: «لم نجد وطننا عاقبا بحق أبنائه كما حصل

ويحصل اليوم عبر الأداء الهمايوني الذي لسنائه من الحكومة لم تكفي محاولة تبديد ودائع المغتربين، إن لم ينقل سرقتها عبر «الكابيتال كونترول»، وهل تجري الآن المحاولة لتبديد جنسيتهم؟ فيهما الحكومة ملف عودة المغتربين واتسمت بالتناقل والتباطؤ والهروب من المسؤولية عندما ألمحت إلى أن أي خطة لإعادة هؤلاء مؤجلة إلى ما بعد 12 ابريل موعد انتهاء المرحلة الثانية من التعبئة العامة، وأنه لا عودة للعالقين في الخارج قبيل التأكيد من عدم إصابتهم بفيروس «كورونا». ومن الواضح أن موضوع المغتربين في أفريقيا وأكثرتهم من الطائفة الشيعية يشكل حساسية مفرطة لدى الرئيس بري الذي ولد في سيرليون وعاش سنوات في أفريقيا، وما زال «العصب الاغترابي» يعيش في قلبه وعقله إلى درجة أنه يفضل مقولة قيام لبنان على جناحي المقيم والمغترب على مقولة «قيام لبنان على جناحيه المسلم والمسيحي».

مع ملاحظة حدة في الانتقاد الذي وجهه جموع الى الحكومة وأدائها المخزي في هذا الموضوع، ولم يكن أمام الحكومة التي انكشفت تبعيتها السياسية (بعد تهديد بري وفرنجية بسحب وراثتهم) إلا الرضوخ لهذه الضغوط وتعديل أولوياتها بحيث باتت مسألة إعادة المغتربين في المرتبة الأولى. ولم يكن أمام رئيس الحكومة حسان دياب إلا أخذ غضب بري وتحذيره بعين الاعتبار، خصوصا بعد دخول حزب الله على الخط ولكن بشكل متوازن. فممن جهة راعي موقف بري في موضوعي المغتربين والمصارف، ومن جهة ثانية حافظ على معنويات دياب وحمى حكومته. مما لا شك فيه أن بري حظي في الأونة الأخيرة على مساحة إضافية من الحركة من قبل نصرالله، أتاحت له محاصرة باسيل ودعم جنبلاط واحتضان اللقاء التشاوري (السني) وتقهق هواجس الحريري وتحريض فرنجية. ولكن الأمور تقف عند حد التهديد بإسقاط الحكومة وهن العضا بوجه دياب. عند هذا الحد يتدخل حزب الله، وهذا ما حصل مع المغتربين الأخيرة للسيد حسن نصرالله الذي عمد إلى تهمة اللعبة وتبريد الرؤوس الحامية في أوضح مطالعة دفاعية عن

## رؤساء الحكومة السابقون يدعون لإعادة تصويب البوصلة

# المصارف اللبنانية توقف سحب الدولار.. والحكومة تدرس آلية عودة المغتربين اليوم

بيروت - عمر حنجر

أوقفت المصارف اللبنانية عمليات السحب بالدولار الأميركي بانتظار إعادة فتح مطار بيروت الدولي المغلق منذ نحو أسبوعين في إطار إجراء مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، وفق ما أفاد مسؤول مصرفي، في بلد يعاني انهيارا اقتصاديا وأزمة سيولة حادة. وقال مسؤول في جمعية المصارف، فضل عدم الكشف عن اسمه، أن

المصارف أوقفت عمليات السحب بالدولار «بانتظار أن يعاد فتح المطار»، موضحا أن «الدولار يتم استيراده من الخارج وهذا لم يعد ممكنا بسبب فيروس كورونا المستجد». وأضاف أن «مستوردي الدولار توقفوا عن العمل» هذه التطورات وغيرها، حدث برؤساء الحكومة السابقين: سعد الحريري، نجيب ميقاتي، فؤاد السنور، وتمام سلام السى التواصل، وإصدار بيان مشترك، يتحدث عن اتجاه الحكومة إلى

بعيدا عن أعلام السيطرة والاستئثار والانتقام والتحكم بالة الدولة ومواقعها. ويفترض أن يقر مجلس الوزراء في اجتماعه اليوم الثلاثاء آلية إعادة المغتربين وكيفية إجراء الفحوصات للعائدين، حيث هم، وفي لبنان، حيث يجري تجهيز أماكن للحجر الصحي. وبالمناسبة، أكد الأمين العام لمجلس الوزراء، محمود مكيه خلو أعضاء الحكومة من الكورونا، «بفضل الوقاية الشديدة».



حركة خجولة من المارة في وسط بيروت متخالفين قرار الحكومة بالتعبئة العامة وإعلان الحظر المنزلي الذاتي (محمود الطويل)